



تقرير لجنة المراجعة

الى الجمعية العمومية للشركة

عن العام المالي المنتهى في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والصلاة على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم،،،

السادة المساهمين الكرام في شركة الشرقية للتنمية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المقدمة

تم إعداد هذا التقرير إعمالاً لأحكام المادة (١٠٤) من نظام الشركات التي تنص على أن على لجنة المراجعة إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتنفيذه بفاعلية والإشراف على تطبيق الأنظمة الرقابية المناسبة للالتزام والحوكمة، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح الملاك والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة. وعليه فإنه يسر لجنة المراجعة في شركة الشرقية للتنمية أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر 2021م والمتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال تدخل في نطاق اختصاصها وذلك بناءً على المتطلبات النظامية ذات العلاقة.

إخواني المساهمين

إعتمدت جمعيتكم الموقرة في إجتماعها يوم ١٦-٤-١٤٤٢ هـ الموافق ١-١٢-٢٠٢٠ تشكيل لجنة المراجعة وعلى مهامها وضوابط عملها وذلك للفترة من تاريخ إنعقاد الجمعية إلى تاريخ انتهاء دورة مجلس الإدارة الحالي في ١٩-٧-٢٠٢٣ م ، وأعضاؤها كما يلي:

- ١- المهندس / منصور الغامدي (رئيس اللجنة).
- ٢- الأستاذ / عبدالكريم الشامخ (عضو).
- ٣- الدكتور / جاسم الرميحي (عضو).

**اجتماعات اللجنة:**

وعليه عقدت اللجنة حتى تاريخ هذا التقرير خمس اجتماعات تفاصيلهما كالتالي:

أعضاء اللجنة			البند الأساسي	تاريخ الاجتماع	رقم الاجتماع
جاسم الرميحي	عبدالكريم الشامخ	منصور الغامدي			
✓	✓	✓	القوائم المالية السنوية ٢٠٢٠	٢٠٢١/٠٣/٢١	الأول
✓	✓	✓	القوائم المالية للربع الاول ٢٠٢١	٢٠٢١/٠٥/٠٥	الثاني
✓	✓	✓	تقييم عروض المراجعة الخارجية لمراجعة حسابات الشركة واعداد البيانات الربع الثاني والربع الثالث والسنة المالية ٢٠٢١ والربع الأول ٢٠٢٢	٢٠٢١/٠٦/٠٢	الثالث بالتمير
✓	✓	✓	القوائم المالية للربع الثاني ٢٠٢١	٢٠٢١/٠٨/١٧	الرابع
✓	✓	✓	القوائم المالية للربع الثالث ٢٠٢١	٢٠٢١/١٠/٢٤	الخامس

ونظراً لظروف جائحة كورونا تمت المشاركة في الاجتماعات عن بعد من خلال برنامج زووم وقد تمثل نطاق عمل اللجنة خلال السنة المالية ٢٠٢١ مايلي:
التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة بناءً على معطيات المراجع الخارجي .
التأكد من الإلتزام بالأنظمة ذات الصلة بعمل الشركة.
مناقشة القوائم المالية السنوية لعام ٢٠٢١ م والربع الأول لعام ٢٠٢٢ م مع المراجع الخارجي.

السادة المساهمين

بالرغم من الجهود الجبارة التي قام مجلس الإدارة بعملها لرفع رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم أولية خلال السنة المالية ٢٠٢١ إلا أنه لم ينتج عنها أي أحداث مالية تؤثر على أعمال الشركة حيث لم يكن للشركة أي إيراد يذكر وعليه إقتصر عمل لجنة المراجعة على الآتي:

١. مراجعة وإبداء الرأي بشأن القوائم المالية السنوية القوائم المالية للربع الثاني والثالث والسنوية للعام المالي ٢٠٢١ وذلك بناءً على الاجتماع مع الإدارة المالية والمراجع الخارجي ورفع التوصية لمجلس الإدارة باعتمادها.
٢. دراسة ومراجعة ترشيح مراجع الحسابات الخارجي لعام ٢٠٢٢ م للشركة، والتي تضمنت إرسال دعوات لمراجعي حسابات خارجيين مرخص لهم بمراجعة حسابات الشركات وضمنان استقلاليتهم وكذلك دراسة تحليل العروض المقدمة والتي نتج عنها التوصية بترشيح مراجع خارجي مستقل للشركة لمراجعة للسنة المالية ٢٠٢٢ م حتى نهاية الربع الأول ٢٠٢٣ م للشركة، وقد تم رفع توصية اللجنة بذلك إلى مجلس الإدارة.



إضافة إلى محدودية نشاط الشركة خلال الأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١ فقد تبنت لجنة المراجعة تقارير لجنة المراجعة السابقة وذلك أخذاً في الحسبان ملاحظات المراجع الخارجي المتمثل في خطاب الإدارة الصادر الأمر الذي إتضح للجنة الضعف الجوهرية في مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي بالشركة وعليه نضع بين أيديكم الملاحظات الرئيسية التي من الواجب في رأينا إطلاع المساهمين عليها ونعرضها على محورين رئيسيين:

المحور الأول: استمرارية الشركة:

في إعتقادنا أن الشركة تواجه خطر عدم الإستمرار والوفاء بالتزاماتها نظراً لعدم وجود إيرادات تشغيلية مما سيؤثر على امكانية الشركة على الاستمرارية، وتؤكد اللجنة عدم إمكانية الشركة على الإستمرار في حالة عدم توفر أياً من التالي:

الأول: عدم حصول الشركة على صك الأرض الممنوحة من الدولة أو الحصول على تعويضٍ لثمنها حيث تمثل الأرض نسبة عالية من أصول الشركة.

الثاني: أو في حالة عدم تمكن الشركة من زيادة رأس مالها وهو الأهم.

المحور الثاني: نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية ومن أهمها:

١. غياب إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر:

إن دور المراجعة الداخلية الفعالة أمرٌ مهم لنجاح تحقيق أهداف اللجنة، حيث يتعذر على الأعضاء جمع المعلومات والتقارير ومراجعتها وفحصها لمعرفة صحتها في الوقت المناسب وإبداء الرأي حيالها. إضافةً إلى أن وجود إدارة المراجعة الداخلية هو مطلب من متطلبات هيئة سوق المال للشركات المساهمة المدرجة، وفي الوضع الحالي من عدم وجود نشاطات تشغيلية فليست ملاحظة جوهرية.

٢. يوجد ضعف في الرقابة والضبط الداخلي ونظام الحوكمة للشركة:

- لا توجد مصفوفة صلاحيات معتمدة للإدارة التنفيذية وعدم وجود سياسات وإجراءات بالشركة.
- يجب تحديث لائحة الحوكمة للشركة.
- نقص في الحصول على بعض التقارير الهامة، نظراً لعدم تحديث برنامج النظام المحاسبي للشركة.

٣. يوجد نقص كبير في الكوادر والكفاءات الإدارية:

لا يوجد مدير موارد بشرية او مدير مبيعات وتطوير الاعمال، ونعتقد أنه في وضع الشركة الحالي أنه مناسب في ظل عدم توفر سيولة للقيام بعمل تشغيلي، ولكن بعد رفع رأس المال يجب أخذ ذلك في الاعتبار.

٤. الدورة المستندية يتخللها ضعف:

حيث يتم دفع المصاريف بشكل نقدي وغيرها من النقاط التي تحتاج الى معالجة، وقد عاجتها الشركة بعد فتح الحسابات.

٥. عدم كفاية غطاء التأمين و انتهاء عقود التأمين



٦. عدم وجود موازنات تقديرية:

وهي من أهم أدوات التخطيط والرقابة والتي تساعد في قياس ومتابعة الأداء مما قد يعيق الإدارة على تطوير خططها واستراتيجيتها وهذا ممكن أن يسبب في خسارة بعض الأعمال وإنفاق الشركة في غير أماكنها المناسبة.

٧. العجز في رأس المال العامل يؤدي الى ضعف السيولة لدى الشركة مما يثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على الاستمرار، وهنا توصي اللجنة بمتابعة سرعة انجاز ملف رفع رأس مال الشركة مع المستشار المالي.

إخواني المساهمين:

الخاتمة:

بناءً على ماتقدم فإن لجنة المراجعة توصي اللجنة بأخذ الملاحظات أعلاه والعمل على تنفيذها بما يخدم مصالح الشركة على المدى القصير والبعيد بالإضافة الى ما ورد في خطاب الملاحظات الوارد من المراجع الخارجي الخاص بالسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وسنة ٢٠٢١. ونظراً الى لفت انتباه المراجع الخارجي لوجود عدم تأكد جوهري والشك الكبير على قدرة الشركة على البقاء مستمرة وإدارة السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقاتها مع توقف النشاط الرئيسي للشركة وعدم تحقق أي مبيعات خلال العام وحجم الخسائر المعلنة خلال العام ٢٠٢١، ولكن في حالة الموافقة على رأس المال سيصبح للشركة البدء في عملياتها التشغيلية. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

م/ منصور عبد الخالق الغامدي

رئيس لجنة المراجعة

تمت موافقة أعضاء لجنة المراجعة على هذا التقرير بالتمرير في تاريخ ٢٦ مايو ٢٠٢١ والرفع بالتقرير للمجلس للاطلاع والتوجيه.